النقابات هنا منشغلة بالسياسة وإثارة المشاكل، وليست معنية بالتأكد من كفاءتك قبل منحك العضوية، ولن تفكر كثيرا في استخدام مفردة "التأهيل" ومرادفاتها.

لدينا الكثير من النقابات، وأكثر من ذلك غيابها، إنها فقط ضجيج في انتخابات قياداتها، وهي انتخابات غالبا ما تغرق حتى أذنيها في برك السياسة، ويتحول الأمر إلى بحث عن الحزب الفلاني، بدلا من اختيار الشخص الذي سيحمي مهنتي ويحميني.

يحدث ذلك رغم أنه لا شأن للسياسة بعمل النقابات، على العكس من ذلك، إن مهامها مكملة لمهام السلطة أيا كانت.

إذا كانت النقابة فاعلة، ستجنب السلطة عبء مراقبة كفاءة المنتمين لأي مهنة، وبما أنها ستكون المخولة بتحديد الجيد من غير ذلك، فإن نسبة الطرق التي تتهاوى بعد أيام من سفلتتها ستقل، وستتقلص عدد زيارات الصحف لقاعات المحاكم، وستخلو المشافي من "الخبراء" الذين تعلموا الطب في كليات التربية، ومعاهد النجارة، وأشياء كثيرة يمكنكم تخيلها.

ولأن النقابات لا تقوم بما يجب عليها القيام به، فإن أحدا لا يكترث لها، حتى أعضاءها، وسيتمكن رب عمل ما من رفض أية مطالب تقدمها نقابة موظفيه، لأنه متأكد أن موظفيه لن يفكروا في مساندة نقابتهم لتتمكن من مساندتهم.

ليس هذا كل ما يجري في العمل النقابي هنا، إن لدينا قائمة بالمشاكل تكاد لا تنتهي، ومنظومة متكاملة من الأخطاء المشتركة، يجعل نقاباتكم أي شيء غير علامة الجودة التي تحتاجها.

هنا نحاول إلقاء نظرة على ما يجري، وبما أن ما يلي ليس كل شيء، وليس كافيا، فإنه فقط بداية بحث عن حل مأمول، ولكي لا يضطر أحد ما كتابة قصة "قبيلي يبحث عن نقابة".

بدون عذر!!

أعضاء يحضرون لانتخاب القيادات فقط وقيادات تبحث فقط عن المناصب..

وزارة الشئون الاجتماعية والعمل: العمل النقابي اليوم لا يلبي الطموحات

السياسية بالتدخل في شؤون النقابات وهناك من هرب من مسؤولياته النقابية إلى الأحزاب والقوى السياسية لأهداف لا تصب في مصلحة العمل النقابي بل تدمره تماما".

الحكومة ليست المذنب الوحيد

ويرفض البكاري القول بأن العمل النقابي يتعارض مع أهداف الحكومة، وقال: "يفترض أن تنظر الحكومات إلى النقابات كمؤسسات مهمة تسهم في عملية النماء والتطوير الاجتماعي والتنموي الذي يعد من واجبات الحكومة خاصة وأن النقابات تهدف أيضا إلى إحداث تغيير تنموي وتحقيق تقدم لأعضائها ولمجتمعها.

وأضاف: "هناك مساحة من الاختلاف في السياسات حيث والنقابات أحيانا تتبنى برامج ومشاريع نقابية تتعارض مع الحكومات وتعد من خصومها في هذه المشاريع مثل المرتبات والأجور وحقوق الأعضاء الذين يعمل الكثيرون منهم في القطاعات الحكومية علاوة على القضايا المهنية والقضايا العامة وربما هذا الأمر يقود إلى إضعاف النقابات وإن كان هذا منطق غير سليم".

لا يرتبط وضع العمل النقابي اليوم من وجهة نظر البكاري بشكل أساسي بالتشريعات، وقال: "الحق الدستوري واضح ويؤكد على دور النقابات وأهمية رعايتها واستقلاليتها"، ورغم أنه يحمل الحكومة المسؤولية الأكبر في فشل تطبيق القوانين باعتبارها المخولة بحماية تطبيق القانون، إلا أنه في نفس الوقت لا يبرئ الساحة النقابية.

ويردف: "النقابات أيضا تتحمل جزءاً من المسؤولية، فأعضاء النقابات وقياداتها لا يمارسون حقهم النقابي بشكل جيد وهذا ربما أيضا بسبب ضعف الاتصال بين القيادات والأعضاء ومرتبط أيضا بالوضع التنظيمي المؤسسي وبالتالي يكون إقحام السياسة في الشأن النقابي تعويضا لهذا القصور".

إن الجميع مسؤول عما يجري، فالقيادات النقابية لا تمارس أحيانا عملا نقابيا ولا تتبنى قضايا نقابية والأعضاء لا يتفاعلون مع القيادات ولا يدفعونها لتبني برامج نقابية والحكومة والأحزاب أيضا تستغل الوضع.

ولأن التواصل غير سليم وغير مستمر بين الأعضاء والقيادات النقابية وإذا حدث يكون أحيانا تواصلا حزبيا فإن ما يحصل حسب البكاري "أن يكون هناك ترشيحات على أسس حزبية".

ويرجع غياب التواصل الجيد بين القيادات النقابية والقواعد إلى غياب الثقة، وتحتاج النقابات لتستعيد ثقة أعضائها إلى "شواهد حية لتعزيزها" وقال البكاري أن هذه الشواهد تتعلق بمدى تحقيق النقابات لأهدافها المختلفة في تسحين ظروف منتسبيها المهنية والمعيشية والعملية ووجود خدمات ووجود مواقف تدعم حقوق الأعضاء المختلفة، وأضاف: "الأعضاء ينظرون في العادة إلى النقابات من هذه الزاوية وهي رؤية منطقية كون هذه هي الأهداف في أي نقابات وإن كان الأمر مرتبطاً أيضا ببيئة غير سوية وغير مناسبة للعمل النقابي المثمر".

غياب الوعي

رئيس فرع نقابة الأطباء اليمنيين في أمانة العاصمة الدكتور محمد الجرادي يرجع ما يعانيه العمل النقابي إلى غياب الوعي النقابي عند القيادات والقواعد النقابية، وعند الجهات الرسمية أيضا، وقال: "إنه أمر غير مفهوم، الجهات المسؤولة تقحم نفسها في أمور نقابية، والقواعد لا تعي حقوقها القانونية".

ويرجع الجرادي عدم اهتمام القواعد بنقاباتها بالشعور بالإحباط من جدوى النقابات، وقال "هذه نتيجة تاريخية، فقد مرت سنوات طويلة لا يعرفون النقابة، والنقابة لا تتواصل مع القاعدة، ولهذا طالبنا بإجراء الانتخابات". إن آخر انتخابات جرت في نقابة الأطباء كانت قبل ١٤ عاما.

والمشكلة الأساسية من وجهة نظره أن الجميع يتعامل مع النقابات وكأنها أحزاب سياسية، وقال: "هذه هي المشكلة، تطغى الاهتمامات السياسية، على المهنة، رغم أنه لا علاقة للأمرين ببعض".

إن مهمة النقابة من وجهة نظره قوننة المهنة والعمل على تحسين أوضاع أعضائها، ومراقبتهم أيضا، تنظيم المهنية بطريقة صحيحة، وقال: "لن يأتي شخص من خارج المهنة ليضع معايير لها، إن النقابة هي الجهة التي تحدد مستويات الأعضاء ومن يحق له مزاولة المهنة ومن لا يحق له ذلك. ومن مهامها أيضا إعادة تأهيل الكوادر".

ويؤكد الجرادي أنه لا يوجد تعارض بين الحومة والعمل النقابي، وقال: "على العكس، الحكومة ستخلي رأسها من مشاكل كثيرة لو تفعلت النقابات بشكل صحيح، فالنقابات هي المسئولة عن مراقبة كيف تمارس المهنة الفلانية، ومسئولة عن تقييم مستويات المهنيين، ومسئولة عن الأخطاء التي قد يرتكبها مهنيون غير مؤهلين أو دخلاء على المهنة، وغيرها من المشاكل النقابية. وكل هذه أعمال يجب أن تقوم بها النقابات".

وينفي الجرادي أن تكون هناك مشكلة تشريعية أو قانونية، "كل ما هناك سوء تصرف وتجاهل للقانون" على حد تعبيره، وذلك يحدث من الجميع وقال: "القانون مثلا يعتبر النقابة الجهة الوحيدة المخولة بمنح تراخيص مزاولة المهنة، لكن ذلك يطبق بشكل خاطئ، فهناك من يعمل حتى بدون ترخيص".

جمعية المحاسبين

في جمعية المحاسبين اليمنيين تبدو المشكلة بأبعاد جيدة، فالجمعية – حسب أستاذ المحاسبة المساعد في جامعة صنعاء الدكتور حميد مقبل نصر – كانت تابعة لجهة رسمية، وكان عنصر الاستقلالية مفقودا بشكل كامل.

لكن صحوة جيدة تمر بالجمعية تشي بوجود تغير، وقال: "الانتخابات الأخيرة كانت مثمرة وأفرزت قيادات نقابية جيدة يمكنها أن تسير بالجمعية في الطريق الصحيح أخيرا". وهذا الأمر هو ما لم يكن متوفرا.

وحسب الدكتور مقبل فإن انتخاب قيادات نقابية هو المحك، لكن في السابق كان بدلا من أن يتم انتخاب محاسبين متمرسين بمقدورهم حماية المهنة وتطويرها، يتم انتخاب نافذين وبشكل يتجاوز القانون.

وقال إن هذا ما يعانيه العمل النقابي بشكل عام، عدم فهم القواعد لحقيقة العمل النقابي، ويتم الانتخاب وفق معايير أخرى، وبالتالي فإن شروط العضوية تكون غير سليمة، وتغيب الأهداف النقابية مقابل الأهداف السياسية، وتخرج النقابة عن الطريق المرسوم لها أصلا.

وما تزال جمعية المحاسبين اليمنيين تسعى إلى تنشيط قدرتها على التواصل مع أعضائها، والبحث في معالجة ما خلفته فترات الركود النقابي السابقة.

أمل في التغيير

تحدث إلى الـ"الثورة" من جمعية المحاسبين رئيس الجمعية رمزي العريقي، وهو شخص يحمل من المؤهلات ما يجعله مبعث أمل عند المحاسبين اليمنيين عليه عدم تخييبه، فهو عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والمعهد الأمريكي للمحاسبة الإدارية، ويحمل خبرات متقدمة عن العمل النقابي.

يرى العريقي أن أشياء كثيرة تواجه العمل النقابي، أولها بالنسبة له قصور الأعضاء عن القيام بدورهم في العملية النقابية، وقال: "بكل صراحة كثير من الأعضاء يقتصر نشاطهم على فترة الانتخابات، وبعدها يتركون الهيئة الإدارية طوال الفترة دون تفاعل أو تصحيح مسارات الهيئة والمجالس النقابية أو مساعدتها في تحقيق المهام التي تهدف إليها الجمعية أو النقابية على رأسها توفير الموارد المالية".

وتعد الموارد المالية من العوائق الرئيسية في العمل النقابي، وقال: "حتى الآن معظم الجمعيات والنقابات تدعم من وزارة الشئون الاجتماعية، لكن هذا الدعم لا زال متدنيا وليس بالدرجة الكبيرة".

ولأن الهوة واسعة بين النقابات وأعضائها فإن الاشتراكات تصبح مصدرا لا يمكن الاعتماد عليه، وقد رفعت جمعية المحاسبين قيمة الاشتراك وهو ما لاقى بعض الاعتراض، لكن رئيس الجمعية يؤكد بأن المبالغ المفروضة على الأعضاء ممن يزاولون مهنة المحاسبة لا تساوي شيئا مقابل دخولهم ومقابل ما يفترض أن يحصلوا عليه من جمعيتهم".

ويؤكد العريقي بأن الاشتراكات السابقة لا تكاد تغطي إيجار المقر، وقال: "ماذا لو فكرنا في عقد ندوات ومؤتمرات ودورات تدريب، أو إيجاد مركز تدريب، إن ذلك مستحيل، وبسبب ضعف الموارد فإن الجمعية أو النقابة تقوم بجمع التبرعات، وأضاف: "نحصل عليها بصعوبة من جهات رسمية مختلفة. وهذا يأخذ وقتاً وجهداً غير عادي وكأن عملنا هو جمع التبرعات لإيجاد البنية الأولية".

ويشير إلى أمر آخر، فالإشتراكات في اليمن لا تساوي ٢٠ في المائة مما يدفع في دول عربية أخرى. وقال: "النقابات بحاجة لعقد الدورات والمشاركة في المؤتمرات الدولية ونقل الخبرات العالمية إلى الأعضاء، ومنحهم فرص التدريب على آخر نظم المحاسبة" بالإضافة إلى مراقبة المهنة وعدم السماح لدخلاء بممارستها.

أزمة التكامل

ويلخص العريقي المشكلة العالقة بين النقابات والحكومة، والأشبه بسوء الفهم بأنها "عدم الوعي من بعض الأجهزة بأهمية العمل النقابي، وبأنه يمثل رافداً لعمل الحكومة وقال: "لازال بعض الأشخاص – وليس توجهاً رسمياً – مازالوا بالعقلية القديمة، وينظرون إلى أن ما هو نقابي فهو مضاد لعمل الحكومة".

المفترض من وجهة نظره أن تكون هناك تكاملية، وقال: "أحيانا إذا ظهر قصور في جانب النقابات تقوم أجهزة الحكومة بتولي تصحيح المسار وإعادة النقابة إلى ما هو في النظام الأساسي" وفي نفس الوقت يفترض أن النقابات والجمعيات تساعد الحكومة كنوع من الرقابة على المهنة وهذا لصالح الحكومة ورافد مهم.

والمؤسف بالنسبة له أن الكثير من النقابات والجمعيات تسيس، ويغلب عليها العمل السياسي، وقال: "أحيانا نجد العمل المهني انتهى وبقي العمل السياسي فقط. وتتناسى القيادات النقابية الأهداف التي وجدت من أجلها الجمعية. وبالتالي تجد أن ما في الانظمة الأساسية يختلف تماما عما ينفذ".

ويضيف: "تعاني منظمات المجتمع المدني في اليمن بشكل عام من عدم الاحتكاك بالمنظمات والنقابات المشابهة في دول أخرى، وربما قلة فقط، وبالتالي لا تتطور التجارب".

وعن القانون ينفي العريقي أن يكون هو السبب، وقال: "القانون فيه بعض القصور، لكنه يظل مقبولا، المشكلة أن هذه القوانين غير مفعلة، نحن نصدر القوانين، لكنها غير مفعلة".

ختاما..

ربما لم نحط بكل شيء، لكنها بداية، ربما يقرر كثيرون ممن منحوا ثقة الأعضاء أن يراجعوا حساباتهم ويحسنوا التصرف، وترك ميدان السياسة للسياسيين، وإلا فإن عليهم مغادرة مقاعد النقابات والبحث عن أحزاب تستوعب طموحاتهم.

وإلى أن يكتشف الجميع، بأن آخر شيء تحتاجه المهنة هو التورط في السياسة، يمكننا انتظار مؤتمرات الجمعيات العمومية، علها تقرر اختيار المهني الأنسب، بدلا من مرددي الخطابات.